

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٨٢

الإثنين، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

الرئيس	السيد بوليانسكي/السيد كيربيتشكو	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيد غالاجر
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد شنغ جيشنغ
	غابون	السيدة بونغو
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيدة تورويتيتش
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد ماثور
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن
(S/2022/76).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org).
وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-27093 (A)



وكما أبلغت المجلس سابقا، فإن قدرة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الانتشار في الجمهورية العربية السورية لا تزال تخضع لتطورات جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ورغم استمرار القيود المفروضة على السفر، تواصل الأمانة الفنية الاضطلاع بأنشطتها التي كلفت بها فيما يتعلق بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السورية وتعاونها مع الجمهورية العربية السورية لتحقيق هذه الغاية.

ويواصل فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية جهوده المستمرة لتوضيح جميع المسائل المتعلقة المتصلة بالإعلانات الأولية واللاحقة التي قدمتها الجمهورية العربية السورية وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد أُبلغت بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم تتلق بعد الإعلان المطلوب من الجمهورية العربية السورية بشأن جميع الأنواع والكميات غير المعلنة للعوامل العصبية التي أنتجت و/أو استخدمت في أسلحة في مرفق إنتاج الأسلحة الكيميائية السابق الذي أعلنت الجمهورية العربية السورية أنه لم يستخدم قط لإنتاج و/أو تسليح عوامل الحرب الكيميائية.

وتتوقع الأمانة الفنية للمنظمة أيضا تلقي مزيد من المعلومات والوثائق من الجمهورية العربية السورية بشأن الأضرار التي لحقت بمنشأة عسكرية كانت تضم مرفقا سابقا معلنا عنه لإنتاج الأسلحة الكيميائية خلال الهجوم الذي تعرضت له في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٢١. وفي ذلك السياق، أُبلغت أيضا بأن الأمانة الفنية للمنظمة لم تتلق بعد معلومات من الجمهورية العربية السورية بشأن النقل غير المصرح به للأسطوانات المتصلتين بحدث الأسلحة الكيميائية الذي وقع في دوما في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، والبقايا الناجمة عن تدميرهما. وأحث الجمهورية العربية السورية على الاستجابة لطلبات الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن.

وأفهم أن الأمانة الفنية للمنظمة ما برحت، على مدى حوالي ١٠ شهور، تحاول أن تحدد مع اللجنة الوطنية السورية موعد الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات مع فريق تقييم الإعلانات في دمشق.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ موجهة من

الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/76)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/76 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لإطلاعهم مرة أخرى على تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، بشأن القضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية.

واصل مكتب شؤون نزع السلاح، منذ إحاطتي السابقة، في ٥ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8943)، الاتصال المنتظم مع نظرائه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن أنشطته المتصلة بهذه المسألة. ووفقا للممارسة المتبعة، أجريت اتصالا شهريا مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٢٤ شباط/فبراير لتلقي معلومات مستكملة عن التطورات والتأكد من آرائه.

وتواصل بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية دراسة جميع المعلومات المتاحة المتصلة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، وتعكف على تحليل المعلومات التي جُمعت من الأنشطة الأخيرة. وعلاوة على ذلك، تستعد البعثة للمهام المقبلة، التي لا تزال مرهونة بتطورات جائحة كوفيد-١٩.

وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، أصدرت الأمانة الفنية للمنظمة تقرير بعثة تقصي الحقائق في سورية بشأن حوادث الاستخدام المزعوم للمواد الكيميائية سلاحا في مارع يومي ١ و ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (S/2022/85، المرفق) وخلص تقرير البعثة إلى أن هناك أسبابا وجيهة تدعو للاعتقاد بأن مادة كيميائية مُنقّطة مدرجة في الجدول ١(أ) "٤" من اتفاقية الأسلحة الكيميائية قد استخدمت سلاحا في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في مارع. وفيما يتعلق بالحدث الذي وقع في مارع في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، يذكر تقرير البعثة أن نتائج تحليل جميع البيانات المتاحة التي تم الحصول عليها حتى صدور التقرير لم تمكن البعثة من تحديد ما إذا كانت المواد الكيميائية قد استخدمت سلاحا أم لا.

وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، أصدرت الأمانة الفنية للمنظمة تقرير بعثة تقصي الحقائق بشأن حادث الاستخدام المزعوم للمواد الكيميائية سلاحا في كفر زيتا في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (S/2022/116، المرفق). وذكر التقرير أن الحادث شمل استخدام برميلين يحتويان على غاز سام بالقرب من مستشفى ميداني. وحصلت البعثة على إحدى أسطوانتي الكلور الصناعي التي استردت من موقع الحادث في كفر زيتا. وخلص تقرير البعثة إلى أن هناك

"...أسبابا معقولة للاعتقاد بأن أسطوانة الكلور استخدمت كسلاح. وقد تمزقت الأسطوانة نتيجة قوة ميكانيكية وأطلقت مادة مهيجة سامة تؤثر في الجهاز التنفسي والأغشية المخاطية".

وأطلع أعضاء مجلس الأمن على نسخة من تقرير البعثة في ١ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠٢٢.

بيد أنه يؤسفني أن أبلغ أعضاء المجلس بأن الأمانة الفنية للمنظمة لم تكن في وضع يسمح لها بإيفاد فريق تقييم الإعلانات بسبب استمرار رفض الجمهورية العربية السورية إصدار تأشيرة دخول لعضو واحد من أعضاء الفريق. وقد أبلغت بأن الأمانة على استعداد لإيفاد فريق التقييم إلى الجمهورية العربية السورية، رهنا بإصدار التأشيرات لجميع أعضاء الفريق وتطورات جائحة كوفيد-١٩.

ونتيجة للثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات غير المحسومة، لا يزال تقييم الأمانة الفنية للمنظمة أنه لا يمكن في هذه المرحلة اعتبار الإعلان المقدم من الجمهورية العربية السورية دقيقا وكاملا وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وأكرر دعوتي لحكومة الجمهورية العربية السورية لتيسير الترتيبات اللازمة لإيفاد فريق تقييم الإعلانات في أقرب وقت ممكن. والسبيل الوحيد، كما أكد في مناسبات عديدة، لإغلاق ملفات جميع المسائل المعلقة المتصلة بالإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية هو التعاون الكامل للجمهورية العربية السورية مع الأمانة الفنية للمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وترتهن ثقة المجتمع الدولي في الإزالة الكاملة لبرنامج الأسلحة الكيميائية في سورية بالبت نهائيا في تلك المسائل.

وقد أخطرتُ بأن الأمانة الفنية للمنظمة تخطط لإجراء الجولتين القادمتين من عمليات التفتيش لمرفقي برزة وجمرايا التابعتين لمركز الدراسات والبحوث العلمية السوري خلال عام ٢٠٢٢. وفيما يتعلق بالعثور على المادة الكيميائية المدرجة في الجدول ٢ التي اكتُشف في مرفق برزة التابع للمركز في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، يؤسفني بأن أبلغ المجلس بأن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد معلومات أو تفسيرات فنية كافية من شأنها أن تمكن الأمانة الفنية للمنظمة من إغلاق ملف تلك المسألة.

وألاحظ أن الأعمال التحضيرية للاجتماع بالحضور الشخصي بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية لا تزال جارية. وستبقي الأمانة الفنية المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على علم بما يستجد في ذلك الشأن.

استخدمت في سوريا. وهذه التقارير مقلقة بالطبع. إنها تصور المسألة الإنسانية الحقيقية الكامنة وراء تلك الأعمال المروعة. وقد تسم العديد من الشهود الذين قابلهم خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية جراء التعرض المباشر للأسلحة الكيميائية؛ وتعرض آخرون أثناء رعايتهم للمصابين. ومن الصعب تصور الرعب الذي لا بد أنهم عانوا منه - الرعب الذي كان نظام الأسد والدولة الإسلامية في العراق والشام يقصدان بوضوح بثه من خلال نشر تلك الأسلحة غير القانونية وغير الأخلاقية طوال الصراع.

ولم تحدد بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في هذين التقريرين، بموجب ولايتها، هوية مركبي تلك الهجمات بالأسلحة الكيميائية. وهذه مهمة تقع ضمن اختصاص آلية الإسناد التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهو فريق التحقيق وتحديد الهوية. ونتوقع أن يغتم فريق التحقيق وتحديد الهوية هذه المسألة ويضطلع بأعمال المتابعة المتعلقة بالإسناد بنفس الاستقلالية والمهنية التي أظهرها هو وبعثة تقصي الحقائق طوال ولايتهما.

ولكن في غضون ذلك، واستناداً إلى المواد الكيميائية التي حددتها بعثة تقصي الحقائق وتقارير الحوادث السابقة من كل من آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وفريق التحقيق وتحديد الهوية، يمكننا أن نستنتج من هو المسؤول.

وفي مارع، خلصت بعثة تقصي الحقائق إلى استخدام الخردل الكبريتي. وكانت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة قد حددت هذه المادة الكيميائية بشكل مستقل على أنها استخدمت من قبل داعش قبل أسبوعين، أيضاً في مارع.

وفي كفر زيتا، خلصت بعثة تقصي الحقائق إلى استخدام برميل متفجر من الكلور. وقد عزت كل من آلية التحقيق المشتركة وفريق التحقيق وتحديد الهوية الهجمات الأخرى جواً بقنابل برميلية معبأة بالكلور إلى نظام الأسد، وهو الطرف الوحيد في النزاع السوري المعروف أنه يملك إمكانية الوصول إلى الأصول الجوية.

وأفهم أن فريق التحقيق وتحديد الهوية يواصل تحقيقاته في الحوادث التي قررت بعثة تقصي الحقائق أن أسلحة كيميائية قد استخدمت فيها أو من المرجح أنها استخدمت فيها في الجمهورية العربية السورية. وسيصدر فريق التحقيق وتهديد الهوية مزيداً من التقارير في الوقت المناسب، رهنا بتطورات جائحة كوفيد-19. وأغتم هذه الفرصة لأؤكد من جديد دعمي الكامل لنزاهة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومهنيته وحياده وموضوعيته واستقلالته.

وفيما يتعلق بالقرار المعنون "التصدي لحيازة الجمهورية العربية السورية أسلحة كيميائية واستخدامها إياها"، (C-25/DEC.9)، المعتمد في ٢١ نيسان/أبريل، فقد أبلغت للأسف بأن الجمهورية العربية السورية لم تتجز بعد أي من التدابير المنصوص عليها في الفقرة ٥ من قرار المجلس التنفيذي EC-94/DEC.2. ولذلك أكرر دعوتي إلى الجمهورية العربية السورية للتعاون الكامل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ذلك الصدد.

إن أي استخدام للأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول، وسيظل غياب المساءلة عن استخدام هذه الأسلحة في الماضي وصمة عار على ضمير المجتمع الدولي. فالإفلات من العقاب على استخدام تلك الأسلحة أمر مرفوض. وتظل وحدة صف مجلس الأمن، بوصفه الهيئة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن السلام والأمن الدوليين، ضرورية إذا أريد محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية. ولا يمكن أن تستمر هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي دون معالجة أو حل. الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإلقاء ببيانات.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي، السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

مرة أخرى، ومن خلال تقارير خبراء من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تقدّم لنا أدلة دامغة أكثر على أن الأسلحة الكيميائية قد

أي تفسير لسبب نقل اسطوانات الكلور هذه من موقعها السابق إلى موقع الضربة الجوية، على الرغم من التعليمات الصريحة الصادرة عن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بعدم نقل الحاويات أو تغييرها دون موافقة المنظمة. ويشير التقرير أيضا إلى أن النظام لم يصدر بعد تأشيرات دخول لفريق تقييم الإعلان بأكمله، مما يؤخر عقد الاجتماع الخامس والعشرين بين فريق تقييم الإعلانات والنظام تسعة أشهر حتى الآن.

وفي الختام، ندعو سوريا مرة أخرى إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، والكف عن عرقلة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وإنهاء هجومها المستمر على الشعب السوري. وندعو زملائنا أعضاء مجلس الأمن إلى الوقوف صفا واحدا ضد استخدام سوريا للأسلحة الكيميائية.

السيد دي أميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها بشأن التقدم المحرز مؤخرا في تسليط الضوء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية.

وتؤيد البرازيل بقوة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لمنع تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية، وهو أمر غير مقبول تحت أي ظرف من الظروف. وأغتنم هذه الفرصة للإدلاء بثلاثة تعليقات.

أولا، نقدر جهود بعثة تقصي الحقائق في التحقيق في حوادث مثل حادثة كفر زيتا، التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وفي حين ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا قد ثبت بما لا يدع مجالا للشك، فإن الالتزام بالقانون الدولي الإنساني واحترام الضحايا إجراء يتطلب إجراء تحقيق نزيه وتوثيق شامل لحوادث مماثلة.

ثانيا، تشجع البرازيل سوريا على التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتسهيل وصول الفرق الفنية إلى أراضيها. ويشمل ذلك الاستجابة الفورية لطلبات الحصول على المعلومات وإصدار التأشيرات لأعضاء الفريق التقني. ونرى أن ضمان حرية وصول منظمة حظر الأسلحة الكيميائية شرط للإغلاق السريع لهذا الملف.

وتصف هذه التقارير مقابلات دقيقة مع عشرات الشهود الذين قدموا روايات مفصلة ومتسقة عن الحوادث - وهي روايات أكدت أنها فيما بعد الأدلة المادية والتحليل العلمي، بما في ذلك الأشعة السينية، وتحليل الهندسة الميكانيكية، والمذوفات، واختبارات المعادن، ونمذجة الأرصاد الجوية.

إن الكفاءة والحياد والشمولية التي أظهرتها تلك التقارير تبعد أي إيحاءات مضللة بأن موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، سواء كانوا ضمن بعثة تقصي الحقائق، أو فريق تقييم إعلان منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أو فريق التحقيق وتحديد الهوية، يفنقرون بطريقة ما إلى الكفاءة المهنية أو الخبرة أو النزاهة للقيام بعمل ذي مصداقية أو أنهم متحيزون بشكل أو بآخر إلى طرف بعينه في النزاع.

وترى الولايات المتحدة أن محاولات نظام الأسد وحلفائه للظعن في سلامة وقدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وموظفيها جزء من حملة متعمدة - وإن شئنا الصراحة يائسة - لصرف انتباهنا عن المسألة الإنسانية التي سببها نظام الأسد وعن حقيقة أنه استخف بالتزاماته بموجب كل من اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). والواقع أن روايات التضليل التي تصدرها روسيا ليست سوى جهد مضلل ومستمر بشكل مقلق لحماية نظام استخدم أسلحة الدمار الشامل ضد شعبه. ولكن كما قلنا من قبل، لا يمكن لأي قدر من المعلومات المضللة التي تنتبها سوريا أو الجهات الروسية الداعمة لها أن ينفي أو يقلل من مصداقية المجموعة الكبيرة من الأدلة التي قدمتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى المجلس.

ولأسف، وكما يبرز التقرير الأخير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2022/76)، فإن استراتيجية العرقلة والتعتيم المنهجيين تحت ستار التعاون السريع الذي ينفذه النظام وعناصر تمكنه لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا. في الواقع، فإنها تزداد كثافتها. ويشير تقرير المدير العام الأخير إلى أن النظام السوري لا يزال ممتعا عن تسليم الأدلة لتأكيد زعمه بأن اسطواناتي كلور ذات صلة بالهجوم الكيميائي في نيسان/أبريل ٢٠١٨ في دوما قد دمرت في هجوم وقصف جوي في حزيران/يونيه ٢٠٢١. كما لم يقدم النظام

التحديات التي تفرضها الجائحة العالمية. وتدين النرويج إدانة شديدة استخدام سلاح كيميائي في مارع وكفر زيتا، مثلما ندين أي استخدام للأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف ومن جانب أي جهة. ويجب كفالة مساءلة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية.

وبالانتقال الآن إلى التقرير الشهري، يصادف شهر شباط/فبراير مرور عام على الجولة الأخيرة من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطات السورية. وقد أعقب ذلك شهور من التأخير المستمر في إصدار التأشير على الرغم من نجاح انتشار بعثة تقصي الحقائق والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وهذا الوضع لا يمكن ببساطة أن يستمر. ونود التأكيد على التزام يقع على سورية بالتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك مع فريق تقييم الإعلانات.

ويذكر القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) صراحة التزام سورية بقبول الموظفين الذين تعينهم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وإفراح السبل أمامهم للوصول فوراً ودونما قيد، ومنحهم الحق في تفتيش أي من المواقع وكل المواقع.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن ٢٠ من المسائل المتعلقة من الإعلان الأولي لسورية لا تزال بدون حل. ونحث سورية على تقديم معلومات وتفسيرات فنية كافية لإغلاق تلك المسائل العالقة. وبالمثل، نحث سورية على أن تستكمل التدابير اللازمة لرفع تعليق حقوقها وامتيازاتها بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

السيد غالاجر (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات اليوم.

وأود أن أبدأ بتكرار إدانة أيرلندا لأي استخدام للأسلحة الكيميائية بأشد العبارات الممكنة. فأى استخدام للأسلحة الكيميائية هو ازدراء للقانون الدولي الذي نعتمد عليه جميعاً في أمننا ورفاهنا.

وأود أن أشكر الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على عملها في التصدي للأسلحة الكيميائية في سورية. منذ بداية العام، رأينا

وأخيراً، تعلق البرازيل أهمية كبيرة على تدابير بناء الثقة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية. والاجتماع المقترح بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير الخارجية والمغتربين في سورية خطوة في هذا الاتجاه، وكذلك تمديد الاتفاق الثلاثي بين الجمهورية العربية السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

وتكرر البرازيل تأكيد دعمها لاستقلال سوريا وسيادتها وسلامة أراضيها. نحن نرفض الحلول العسكرية للصراع السوري ونؤيد الحوار السياسي الشامل بين جميع القوى السياسية السورية. بيد أن نجاح العملية السياسية يتوقف على المشاركة البناءة مع المجتمع الدولي، التي تشمل التعاون النشط مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيدة هايمرباك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو، الممثلة السامية لنزع السلاح، على إحاطتها بشأن التقدم المحرز نحو القضاء التام على البرنامج السوري للأسلحة الكيميائية.

واسمحوا لي أولاً أن أؤكد على ثقة النرويج الراسخة بالمدير العام أرياس ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونرفض رفضاً قاطعاً أي جهود لتشويه سمعة عملهما الهام.

ومنذ آخر اجتماع لنا حول هذه المسألة (انظر S/PV.8943)، نشرت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريرين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. التقرير الأول (S/2022/85، المرفق) يحقق في الحوادث التي وقعت في مارع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وتخلص بعثة تقصي الحقائق إلى أن هناك أسباباً وجيهة للاعتقاد بأن مادة كيميائية قد استخدمت في مارع كسلاح في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ويحقق التقرير الثاني (S/2022/116، المرفق) في حادث وقع في كفر زيتا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وتخلص إلى أن هناك أسباباً وجيهة للاعتقاد بأن أسطوانة كلور صناعي استخدمت كسلاح.

ويجسد تقرير بعثة تقصي الحقائق تحليلاً دقيقاً يستند إلى الأدلة. ونُشيد بالبعثة لقيامها بجمع الأدلة ومقارنتها والتدقيق فيها في خضم

والتطوير التي لم يعلن عنها. واستناداً إلى النتائج التي توصل إليها فريق تقييم الإعلانات فقط، عدّلت سورية إعلانها الأولي ١٧ مرة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

وقد أوضحت الأمانة الفنية الإجراءات الملموسة اللازمة لحل تلك المسائل المعلقة. وعلى سورية أن تتفدّ هذه الإجراءات وأن تقدم الإيضاح اللازم بشأن جميع المسائل المعلقة.

وستكون بدايةً مهمةً لسورية أن تتوقف عن عرقلة نشر فريق تقييم الإعلانات في سورية للجولة الخامسة والعشرين من المشاورات، المعلقة حتى الآن منذ نيسان/أبريل من العام الماضي.

إن التوصل إلى حل لهذا الملف يقع بالكامل في يد سورية، إذا ما انخرطت في تعاون جاد وهادف مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويمكن أن يوفر ذلك لنا جميعاً ضماناً بأن مخزونات سورية من الأسلحة الكيميائية برمّتها قد أُعلن عنها ودُمرت بشكل يمكن التحقق منه، متشياً مع التزاماتها.

وما زلنا نأمل في أن يتم أخيراً ترتيب الاجتماع المقترح بين المدير العام أرياس ووزير الخارجية المقداد وأن تتواصل سورية بصدق مع الأمانة الفنية للاتفاق على ترتيبات الاجتماع قريباً. ومن الضروري أن يركّز الاجتماع على تحقيق نتائج ملموسة. ومن المهم أن تتخذ مشاركة سورية شكل أفعال مثمرة - لا مجرد أقوال ومماطلة. وستواصل أيرلندا دعم جميع الجهود لحل المسائل المعلقة في هذا الملف.

السيد شنغ جيشنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

لقد أحاطت الصين علماً بالتقرير الشهري عن الأسلحة الكيميائية في سورية الذي قدمه المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2022/76)، وكذلك بالتقريرين الأخيرين اللذين قدمتهما بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية.

ويجب على التحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والتعامل مع هذه المسألة أن يتبع بصرامة متطلبات اتفاقية الأسلحة

تقريرين آخرين لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في مارع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وفي كفر زيتا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (S/2022/85، المرفق و S/2022/116، المرفق، على التوالي). كما أطلعنا على التقريرين الشهرين ١٠٠ و ١٠١ للمدير العام أرياس المقدّمين إلى مجلس الأمن. تظهر تلك التقارير والعمل الذي يقف وراءها نزاهة المنظمة ومهنتها وحيادها في عملها في سورية.

ولا يزال دور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أساسياً. وينبغي لمجلس الأمن أن يكون واضحاً في دعمه الكامل للمنظمة في عملها الجاري في سورية وفي رفض الجهود الرامية إلى تقييض المنظمة.

تؤدي جلسات مجلس الأمن هذه غرضاً هاماً: حمل سورية على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات المجلس.

ولنتذكر أن المجلس اتخذ في عام ٢٠١٣ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) رداً على مقتل مئات السوريين جراء الأسلحة الكيميائية في الغوطة. وقد حدد ذلك القرار خلاصة واضحة جداً: لا يمكن السماح لأي طرف، سواء كان السلطات السورية أو الجهات الفاعلة من غير الدول، بتطوير الأسلحة الكيميائية أو إنتاجها أو حيازتها أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها أو استخدامها؛ ويجب تدمير برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية بشكل يمكن التحقق منه، وتأكيد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لذلك.

ولكن منذ ذلك الحين، وعلى الرغم من انضمام سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، برهنت الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بوضوح على استخدام السلطات السورية للأسلحة الكيميائية في العديد من الحوادث.

وبالمثل، لم يكن ممكناً للمنظمة أن تقرر أن الإعلان الأولي لسورية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية صحيح أو كامل. ويرجع ذلك إلى وجود العديد من الثغرات والتناقضات المستمرة والكبيرة المتعلقة بمرافق الإنتاج بأكملها وبمخزونات الذخائر والعوامل وأنشطة البحث

وبلدي غانا. إن قرارنا الإدلاء ببيان مشترك اليوم ينبع من التزامنا المشترك بالتمسك بالمعايير الراسخة والمقبولة دولياً ضد استخدام الأسلحة الكيميائية ودعم الجهود الموجهة نحو الإزالة التامة لتلك الأسلحة.

ونعرب عن تقديرنا للممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها الشاملة. كما أود أن أرحب بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا.

تقر مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن بدور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بوصفها الوكالة الرئيسية المنوطة بتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتثني على جهودها لاستكمال عملنا وتعزيزه في مجال صون السلام والأمن الدوليين.

ونرحب بالتقرير الشهري المائة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2022/76، المرفق)، الذي يحدد الأنشطة المضطرب بها خلال الفترة من ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) والقرارات ذات الصلة للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المتعلقة بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

ونظراً لكون جميع البلدان الأفريقية تقريباً أطرافاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، يمكن الاعتماد على القارة الأفريقية كشريك موثوق به في الجهود العالمية لمكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية في أفريقيا أو في أي مكان آخر في العالم. إن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي ويهدد ظروف السلام والأمن والاستقرار التي نعمل جاهدين لتحقيقها. ولذلك تكرر المجموعة التأكيد على موقف أفريقيا الثابت ضد استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي شخص، في أي مكان، وتحت أي ظرف من الظروف.

ونكرر كذلك إدانتنا القاطعة لاستخدام الأسلحة الكيميائية باسم مكافحة الإرهاب.

وتشعر مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء بالقلق إزاء الثغرات وأوجه التناقض التي لا تزال قائمة في التقارير الأولية واللاحقة

الكيميائية، وأن يحترم العلم والوقائع، وأن يكفل الامتثال للإجراءات والأدلة التي يعول عليها والاستنتاجات الموثوقة. فلا تزال هناك شكوك كثيرة فيما يتعلق بمصادر المعلومات وأساليب العمل واستكمال سلسلة الأدلة الواردة في تقرير بعثة تقصي الحقائق عن دوما. فحتى الآن، لم يتم توضيحها بعد. وسيؤثر ذلك حتماً على مصداقية عمل البعثة.

وتدعو الصين إلى التقيد بالخصائص الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتجنّب تسييس عملها. ففي السنوات الأخيرة، ضغطت بعض البلدان مراراً وتكراراً من أجل إجراء تصويت، مما قوض بشكل خطير مرجعية المنظمة وفعاليتها. وتدعو الصين المدير العام إلى القيام بدور نشط في تعزيز الحوار بين الدول الأطراف، والعودة إلى التقليد المتبع باتخاذ القرارات بتوافق الآراء، وتجنّب المضي قدماً في طريق الخلاف. وينبغي ألا تُستخدم المنظمة أداةً لتحقيق الأهداف الجيوسياسية.

وقد أعربت سورية مراراً عن استعدادها للتعاون مع الأمانة الفنية، ويستحق موقفها البناء التقدير. وينبغي للأمانة الفنية أن تتخذ نهجاً بناءً بنفس القدر وأن تكون مرنة فيما يتعلق ببعض التفاصيل. ونأمل أن يعقد الجانبان الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات الفنية في أقرب وقت ممكن لتعزيز تسوية المسائل العالقة والحفاظ على الاتصالات بشأن مسائل مثل عمليات تفتيش مركز الدراسات والبحوث العلمية السوري والاجتماع بالحضور الشخصي بين المدير العام للمنظمة ووزير الخارجية السوري. منذ عام ٢٠١٧، قدمت الحكومة السورية مراراً وتكراراً إلى الأمانة الفنية معلومات عن حياة الجماعات الإرهابية للأسلحة الكيميائية واستخدامها لها. وهذا يستحق اهتمام الأمانة العامة.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن الصين تقترح بقوة، مع محدودية موارد المجلس وجدول أعماله الحافل، خفض وتيرة النظر في المسائل السورية أو النظر في الجمع بينها للنظر فيها معاً. وهذا لن يساعد على معالجة المسائل السورية من منظور كلي فحسب، بل وسيحسّن أيضاً من كفاءة المجلس.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن: غابون وكينيا

وتدعم المجموعة آليات المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا يزال عمل بعثة تقصي الحقائق في سورية وفريق التحقيق وتحديد الهوية محورياً. ونشجع الهيئتين على الاضطلاع بولايتيهما بصورة مستقلة مع التحلي بالشفافية.

ونسلم بتقرير بعثة تقصي الحقائق الصادر في ٢٤ كانون الثاني/يناير بشأن حوادث الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في مارع يومي ١ و ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وكذلك التقرير الصادر في ٣١ كانون الثاني/يناير، عن حوادث يزعم أنها وقعت في كفر زيتا في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (S/2022/85)، المرفق و S/2022/116، المرفق، على التوالي).

وأخيراً، نعتقد أن الإغلاق السريع للتحقيقات في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية سيسمح لمجلس الأمن بدعم الشعب السوري بشكل أكثر جدوى في سعيه إلى تحقيق السلام الشامل والدائم.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): في البداية، أود أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

نشدد بداية على الموقف المبدئي لدولة الإمارات المتمثل برفضها وإدانتها الصريحة لاستخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف، من قبل أي كان، وفي أي مكان، حيث يشكل ذلك انتهاكاً صارخاً لأحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والقانون الدولي، ويعد أيضاً تهديداً جسيماً للأمن والسلم الدوليين.

إن إحداهم تقدم ملموس في ملف الأسلحة الكيميائية يتطلب بشكل مبدئي الانخراط في حوار بناء بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية. ونرى أن يركز هذا الحوار على مناقشة وتحديد سبل التعاون للمضي قدماً في هذا الملف.

وفي إطار عمل دولة الإمارات بصفتها عضواً حالياً في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ودعمها لأعمال وأهداف المنظمة التي أنشئت من أجلها، نحيط علماً بتقارير بعثة تقصي الحقائق حول الحوادث التي تتعلق بالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في

لسورية بشأن مخزونها من الأسلحة، وتحث السلطات السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على العمل معاً لحل جميع القضايا والمسائل العالقة، ولا سيما تلك المتعلقة بالإعلان الأولي لسورية، التي لا تزال بدون حل بعد ثماني سنوات من اعتماد القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، بشأن القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية.

ونحيط علماً بعمل الأمانة الفنية في سورية والظروف الصعبة التي تفرضها جائحة فيروس كورونا، ونشجع على التعاون البناء للجمهورية العربية السورية وجميع الأطراف الأخرى التي تؤدي دوراً مهماً في تيسير اضطلاع الأمانة العامة بولايتها بفعالية.

كما نحيط علماً بأنشطة فريق تقييم الإعلانات وندعو الجمهورية العربية السورية إلى منح جميع أعضاء الفريق إمكانية الدخول إلى سورية بدون قيود.

وفيما يتعلق بمسألة التأشير، نشجع الأمانة الفنية على استكشاف نهج بديلة للاضطلاع بولايتها في مجال التحقق والتقييم. ويمكن أن يشمل ذلك استبدال عضو الفريق الذي مُنع من الدخول أو مشاركة ذلك العضو في عمل الفريق عن بعد. ونأمل أن يسمح ذلك بإزالة العقبات التي تعترض عقد الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطة الوطنية السورية، وأن يمهّد الطريق للتحقق والتقييمات بما يتماشى مع الاتفاقية وقرارات المجلس التنفيذي ذات الصلة.

ونود أن نشهد تقدماً في الجولات اللاحقة من عمليات التفتيش في مرفقي برزة وجمرايا التابعين لمركز الدراسات والبحوث العلمية السوري، ونحث السلطات السورية على إبداء المزيد من التعاون بشأن الانتهاء من هذه المسألة.

وتتطلع مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن إلى إحراز تقدم جوهري نحو عقد الاجتماع بين وزير الخارجية فيصل المقداد والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لأننا نعتقد أن تلك المشاركة ستكون مفيدة لبناء الثقة.

ولا يزال أحدث تقرير لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2022/76، المرفق) يفيد بأنه في هذه المرحلة لا يمكن اعتبار الإعلان الذي قدمته الجمهورية العربية السورية في ١٧ كانون الثاني/يناير دقيقا وكاملا وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، بسبب الثغرات المحددة وأوجه التضارب والتناقض التي لا تزال غير محسومة - وهي بالضبط نفس الأمور التي أشير إليها بوضوح من قبل، والتي لن أقتبسها، لأن التقرير واضح بشأن ذلك.

وننتظر الاجتماع المقرر عقده بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير الخارجية والمغتربين السوري في أقرب وقت ممكن. فإذا كان علينا أن ننتظر شهورا حتى يُعقد مثل هذا الاجتماع، فما الذي يكشفه ذلك عن كل شيء آخر؟ ونحن نطالب بتعاون السلطات السورية الكامل وغير المشروط مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونرفض أي جهد لتثويبه سمعة عملها أو تسييسه. وليس لسورية الحق في تحديد النظام الداخلي ولا يحق لها البت في اختيار المفتشين.

وتؤكد ألبانيا من جديد إدانتها الشديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة فاعلة تحت أي ظرف من الظروف، وتعتقد أنه يجب على مجلس الأمن أن يحافظ على رسالته القوية والواضحة بشأن التمسك بالحظر الدولي على الأسلحة الكيميائية. وما زلنا مقتنعين بأن الانتهاء المبكر من التحقيقات في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية سيمكن المجلس من تقديم دعم أكثر فعالية للشعب السوري في سعيه إلى بناء مستقبل سلمي وأفضل.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكالة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها، والمدير العام أرياس على تقاريره الشاملة المستمرة.

خلال الشهر الماضي، أصدرت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريرين خلاصا إلى وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الأسلحة الكيميائية استخدمت في مارع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وكفر زيتا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

الجمهورية العربية السورية. حيث تجدر الإشارة هنا إلى جهود بعثة تقصي الحقائق في جمع وتحليل المعلومات لإحراز تقدم في هذا الملف. كما ننوه بأهمية أن تستند دائما تقارير البعثة بشكل أساسي إلى المعلومات التي يتم جمعها من الأدلة العينية والمقابلات الشخصية.

وفي ظل الآثار المروعة الناتجة عن استخدام الأسلحة الكيميائية، نكرر ضرورة القضاء كليا على هذه الأسلحة وحرمان أي كان من الحصول عليها أو استخدامها أو تطويرها. ونخص بالذكر الجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة، مثل تنظيم داعش الإرهابي، الذي يواصل شن هجمات إرهابية في سورية، كما حدث مؤخرا في سجن الصناعة في الحسكة. ونشدد على أن حصول الإرهابيين على هذه الأسلحة يشكل خطرا جسيما على السلم والأمن الدوليين.

وختاماً، نؤكد على أهمية إخلاء الأراضي السورية من الأسلحة الكيميائية وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣).

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

لقد سمعنا مرة أخرى، للأسف وليس مستغربا، الدليل الدامغ على عدم تعاون سورية المتمعد بشأن الاستجابة للطلبات الواضحة الواردة في القرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

ونشيد بعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية لتسليط الضوء على الاستخدام الذي لا يمكن دحضه للأسلحة الكيميائية والبيولوجية في سورية. إن الفقرة ٧ من القرار تشترط قبول سورية للموظفين الذين تعينهم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من خلال إتاحة إمكانية الوصول الفوري وغير المقيد اللازمة للقيام بواجباتهم. وهذا ليس هو الحال، ونأسف لذلك.

فحتى الآن وبعد ورود العديد من التقارير - التقرير الحالي هو المائة - لا يوجد سبب للاعتقاد بأن برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية قد دمر. والإحاطة التي استمعنا إليها هذا الصباح تعزز اليقين بأن الأسلحة الكيميائية ومكوناتها في سورية لم تخضع للمراقبة الدولية.

(S/2022/85، المرفق و S/2022/116، المرفق، على التوالي). السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (تكلت بالإسبانية):
أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، على إحاطتها. كما أرحب بوفود تركيا وسورية وإيران. وحيادها في إعداد التقارير، ونثق فيها ثقة كاملة.

مرة أخرى، نواجه عدم إحراز تقدم ملموس بشأن ملف الأسلحة الكيميائية السورية، بما في ذلك عقبات مختلفة مثل رفض منح تأشيرات دخول لخبراء فريق تقييم الإعلانات. كما لم يتم توضيح أسباب النقل غير المأذون به لأسطوانتي غاز الكلور المتصلتين بحادث دوما في نيسان/أبريل ٢٠١٨. ونشدد على دعوة السلطات السورية إلى التعاون البناء مع فريق تقييم الإعلانات.

وفي هذا الصدد، فإن الاجتماع بين المدير العام أرياس ووزير الخارجية والمغتربين السوري، الذي نأمل أن يعقد قريباً، سيكون خطوة إيجابية نحو تعزيز التعاون بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات السورية. ونؤكد من جديد ثقتنا في الروح المهنية لفرق التحقيق التابعة للمنظمة. وبناء على ذلك، نحيط علماً بالتقريرين اللذين نشرتهما بالفعل بعثة تقصي الحقائق - واللذين سبقت الإشارة إليهما هنا في هذه القاعة - فيما يتعلق بالحادثتين اللتين وقعتا في مارع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وفي كفر زيتا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (S/2022/85، المرفق و S/2022/116، المرفق، على التوالي).

وفيما يتعلق بالهجمات التي وقعت في مارع، قررت بعثة تقصي الحقائق أن هناك أسباباً معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الخردل الكبريتي قد استخدم كسلاح. وكما حدث في الحادثة السابقة، خلص تحقيق البعثة إلى وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن الكلور استخدم كسلاح في كفر زيتا.

ويشكل الحادثان انتهاكاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقانون الدولي الإنساني. وينبغي تقديم المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة. وفي ضوء عدم إحالة مجلس الأمن الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية، فإن التعاون مع الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية

تعارض المملكة المتحدة استخدام جميع الأطراف الفاعلة للأسلحة الكيميائية في جميع الظروف. ولا يمكن أن يفلت أولئك الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية من العقاب. وسنواصل العمل مع المجتمع الدولي لمحاسبة مرتكبي الهجمات بالأسلحة الكيميائية. ولا تزال سورية تمتنع عن الانخراط في الجهود الرامية إلى حل العديد من الثغرات والإغفالات الخطيرة في إعلانها عن الأسلحة الكيميائية. ويظهر موقفها المتحدي ازدراءها لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

إن المعلومات المضللة عن الأسلحة الكيميائية باتت مألوفة بشكل مثير للقلق، فهي لا تأتي من نظام الأسد فحسب ولكن أيضاً من داعميه في مجلس الأمن. وقد شهدنا مؤخراً ادعاءات زائفة من الاتحاد الروسي بشأن هجمات وشبكة بالأسلحة الكيميائية في أوكرانيا. إن الادعاءات بوقوع هجمات وشبكة من جانب جماعات توصف بأنها إرهابية أو مخربة يتم تقديمها دون أي دليل موثوق به، ولا شك في أنها جزء من ذريعة غزو أذربا الاتحاد الروسي في المجلس بأنه لن يحدث أبداً.

وقد زعمت روسيا مراراً وتكراراً أن الغرب يدعم هجمات زائفة لتلفيق تهم إلى سورية - وهي مزاعم لا تدعمها أدلة أبداً. وتدعي روسيا أيضاً أن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية منحازة، ولا تقدم مرة أخرى أي دليل معقول. إن تكتيك روسيا يهدف إلى صرف الانتباه عن أولئك الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية بالفعل. وحتى الآن، نُسبت ثماني هجمات منفصلة في سورية إلى نظام الأسد من خلال تحقيقات خبراء مستقلين أجرتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. ولا تزال هناك هجمات أخرى قيد التحقيق.

وأود أن أختتم بتذكيركم، سيدي الرئيس، والمجلس بأن أي استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة أمر بغيبض ولا يمكن التسامح معه.

كبيرة للاتفاقية وتؤيد تنفيذها بصورة كاملة وفعالة وغير تمييزية. وتدعم الجهود الجماعية التي تبذلها جميع الأطراف لكفالة الحفاظ على مصداقية الاتفاقية ونزاهتها على أكمل وجه.

تعارض الهند استخدام أي جهة للأسلحة الكيميائية، وفي أي مكان، وفي أي وقت، وتحت أي ظرف من الظروف. لقد أكدت الهند باستمرار أن أي تحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية يجب أن يكون محايدا وموثوقا وموضوعيا. وينبغي لهذا التحقيق أن يتابع بدقة الأحكام والإجراءات المتجسدة في الاتفاقية وأن يكون متوافقا مع توازن القوى الدقيق والمسؤولية المكرسين في الاتفاقية لإثبات الوقائع والتوصل إلى استنتاجات قائمة على الأدلة.

كما حذرت الهند مرارا وتكرارا من إمكانية حصول الكيانات والأفراد الإرهابيين على الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك في المنطقة الإقليمية. كما أشارت تقارير فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى الانتشار المتكرر للأسلحة الكيميائية من قبل الجماعات الإرهابية المحظورة من الأمم المتحدة، وتلك المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية ضد السكان المدنيين بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦. إن تنظيم "الدولة الإسلامية" و"داعش" لا يزالان نشيطين في سوريا والعراق، حيث يسعى التنظيم إلى إعادة بناء قدراته. ولذلك، فإن الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية يجب تناولها بأقصى قدر من الاهتمام.

ما فتئت الهند تعتقد أن إحراز تقدم على المسارين الآخرين - المسار السياسي والمسار الإنساني - سيساعد على التحرك قدما فيما يتعلق بالعملية السياسية في سوريا، كما دعا إلى ذلك القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أبدأ بالإعراب عن الشكر للسيدة ناكاميتسو على إحاطتها، والثناء على العمل الحيوي الذي تقوم به الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، بات ضروريا أكثر من أي وقت مضى. وتحت المكسيك مرة أخرى الدول الأعضاء على التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عملها وتعزيز تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لإنهاء النزاع.

وأختتم بياني بالإشارة إلى أنه بالنظر إلى عودة ظهور الخلايا الإرهابية في سورية فإن احتمال أن تتمكن تلك المنظمات من شراء المواد والأسلحة الكيميائية أمر يثير قلقا بالغا. ونؤكد أهمية التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والآليات الأخرى لتحقيق ذلك الغرض. **السيد ماثور (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** نود أن نشكر وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على آخر المستجدات التي أطلعنا عليها.

نحيط علما بمحتويات أحدث تقريرين للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2021/1103 و S/2022/76) والمقدمين إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، وكذلك بتقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة للمنظمة بشأن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سورية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ (S/2022/85)، المرفق و S/2022/116، المرفق، على التوالي). كما أحطنا علما بآخر تقريرين قدمتهما الجمهورية العربية السورية واللذين يوضحان بالتفصيل التدابير المتخذة لتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وعلاوة على ذلك، نلاحظ اقتراح الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بخصوص القيام بالجولة المقبلة من عمليات التفتيش لمرافق برزة وجمرايا التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية ونحث على الاضطلاع بها في وقت مبكر. ونشجع على مواصلة التعاون بين سورية والأمانة الفنية لحل خلافاتهما في أقرب وقت ممكن.

إن موقف الهند من المسائل المتعلقة بانضمام سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية معروف جيدا. ويتمثل موقفنا المبدئي في أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية صك فريد من نوعه وغير تمييزي لنزع السلاح للقضاء على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. وتولي الهند أهمية

الرئيس (تكلم بالروسية): سأتكلم الآن بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نود أن نشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها. وكنا حريصين على الاطلاع على التقرير الذي قدمه المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد فرناندو أرياس، خلال جلسة اليوم.

منذ الإحاطة السابقة التي قدمها إلى مجلس الأمن قبل ثمانية أشهر تقريبا (انظر S/PV.8785) أعيد انتخاب السيد أرياس لولاية ثانية. وكنا نتوقع أن نسمع خطته لمعالجة الحالة المزرية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الناجمة عن تسييس عملها. وقد وجهنا إليه دعوة، بيد أن السيد أرياس رفض المشاركة في جلسة اليوم لأنه كان مشغولا جدا. ونأسف أسفا كبيرا لعدم تمكن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من إيجاد الوقت في برنامجه لتقديم إحاطة إلى المجلس. وهذه هي المرة الثانية التي يحدث فيها ذلك. فقد حدث الشيء نفسه في أيار/مايو من العام الماضي.

وفي الوقت نفسه، إن أكثر ما يثير الدهشة لدينا أنه عندما يتعلق الأمر بالإدلاء ببيانات على منصات أخرى ومنديات مختلفة، يستطيع السيد أرياس أن يجد الوقت للحضور. فعلى سبيل المثال، شارك في ٢٢ شباط/فبراير في حلقة دراسية في واشنطن العاصمة، نظمها رابطة تحديد الأسلحة، واعتبر خلالها أن من المناسب إجراء تقييم مسيئ علنا. غير أنه فضل عدم الإجابة على أسئلتنا الشاملة.

افتتح السيد أرياس أيضا اجتماعا للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالإرهاب في ٢٢ شباط/فبراير، كجزء من الدورة التاسعة والتسعين للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأدركنا أيضا أن المذكرة التي وزعت في اليوم السابق للحدث وتعلق بمساهمة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، تحت قيادته، لسبب ما، لم تتطرق مرة أخرى إلى ما مفاده أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لديه برنامج كامل للأسلحة الكيميائية، وفقا لاستنتاجات التقرير السابع للمستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (انظر S/2021/974)

إن نشر تقرير بعثة تقصي الحقائق، بقيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سوريا، يتضمن معلومات عن حادث وقع في كفر زيتا في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (S/2022/116، المرفق). وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها، فإن تقريرها شامل وعالي الجودة. وتخلص إلى أن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن إسطوانة الكلور قد استخدمت كسلاح في الأراضي السورية. وهذه النتائج مقلقة للغاية.

يجب على النظام السوري التعاون مع أفرقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتسليط الضوء بالكامل على ترسانته الكيميائية. وبدلا من ذلك، فإنه يعرقل التنفيذ الكامل لولايات الأفرقة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وما زلنا ننتظر النشر الأولي لتقرير فريق تقييم الإعلان. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من التعاون على المستوى الأساسي لإصدار التأثيرات اللازمة. غير أن هذا التعاون غير موجود. ومن الواضح جدا أنه يجري إحباط الجهود عمدا. ويجب ألا يلتزم المجلس الصمت حيال هذه المسألة.

إن موقف النظام السوري يتعارض تماما مع التزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ويجب على النظام أن يفي بتلك الالتزامات وأن يتعاون. وإن لم يحدث ذلك، فلن يستعيد حقوقه وامتيازاته في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. نحن ننتظر من النظام أن يظهر حسن النية. ويجب أن يحاسب على سلوكه، بما في ذلك أمام المحاكم.

أود أن أذكر بأن مكافحة الإفلات من العقاب وكفالة الحظر التام على استخدام الأسلحة الكيميائية ما برحا من بين أولوياتنا. وهذا هو الأساس لنظام حظر فعال وموثوق به. وهو أيضا من بين الركائز الضرورية لإحلال السلام الدائم في سوريا.

لا تزال فرنسا معبأة تعبئة كاملة مع شركائها للتصدي للتهديد الذي تشكله الأسلحة الكيميائية على أمننا الجماعي. وهذا هو السبب الذي يحملنا على الاستمرار في دعم الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، التي أطلقناها مع شركائنا في عام ٢٠١٨.

لا يمكن أن تكون التحقيقات التي أجريت في وقت لاحق، بحكم تعريفها، دقيقة. ومن الصعب جدا إنشاء سلسلة من الأحداث بعد عدة سنوات. وعلاوة على ذلك، من المستحيل عمليا إجراء تحقيقات عن بعد استنادا إلى شهادات من مصادر غامضة. ونعتقد أيضا أن الهدف من عمل الفريق ليس رسم صورة حقيقية للأحداث، بل تكييف مضمونها ليتناسب مع الاستنتاج القائل بأن دمشق مذنبه، أي تحقيق برنامج سياسي. ولذلك، نرفض النتائج التي توصل إليها الفريق، أي تلك الواردة في تقارير المعلومات والحسابات والمنتجات التي سيتوصل إليها في المستقبل.

كانت النتائج المتحيزة التي توصل إليه فريق التحقيق هي الأساس للقرار العقابي بتجريد سوريا من حقوقها لأسباب وهمية. وهذه هي المرة الأولى التي تتخذ فيها خطوة من هذا القبيل تجاه دولة ذات سيادة تعتقد أنها تمثل للاتفاقية. وقد أجبرت الوفود الغربية على اتخاذ القرار الذي اتخذه مؤتمر الدول الأطراف، في انتهاك لمعايير اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومبدأ توافق الآراء. ومع ذلك، لم ترفض الحكومة السورية الدخول في حوار مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. بيد أن سياسة المعايير المزدوجة في الأمانة الفنية تتجلى أيضا في إغلاق القضايا المتبقية المتعلقة بالإعلان الأولي لسوريا. وقد أوفت دمشق، بحسن نية، بجميع التزاماتها بالانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية في ظروف بالغة الصعوبة بسبب عدم الاستقرار العسكري والسياسي والتهديد الإرهابي الذي يغذيه الخارج.

ومع ذلك، فإنها تخضع لمتطلبات قاسية لا مبرر لها، وكانت هناك جلبة مصطنعة مثارة حول هذا الموضوع. ليس لدينا تفسير آخر لتكرار نفس العناصر التي شهدناها من قبل في التقرير الأخير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) والتي لا تزال تفتقر إلى المصادقية (انظر S/2022/76)، (المرفق). وربما يستطيع السيد أرياس أن يقدم بعض التوضيح، ولكن يبدو أنه يفضل عدم الحضور إلى مجلس الأمن، الأمر الذي لا يهدد بتقويض سمعته فحسب، ولكن أيضا سلطة منظمة حظر الأسلحة

من الصعب جدا علينا، مرارا وتكرارا، أن نفهم لماذا لا يشكل هذا الجانب الهام محور اهتمام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد كان لدى الأمانة الفنية كل تلك المعلومات منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، ولكن لم يرد ذكر لها في المنكرة التي تطرقت إليها، أو أثناء اجتماع مجلس إدارة المنظمة. ولم تقدم تلك المعلومات إلى الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن التهديد باستخدام الإرهابيين للأسلحة الكيميائية لا يزال مستمرا. وفي ٢٦ شباط/فبراير، أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن مقاتلي جبهة النصرة في إدلب سيتلقون حاويات تحتوي على سموم، ومن المرجح أنها مادة الكلور. وبسبب المناولة المتهوره أثناء نقلها، لحقت أضرار بالغة بإحدى الاسطوانات. ونتيجة لذلك، أصيب نحو ١٠ إرهابيين بحروق كيميائية في الجلد والجهاز التنفسي.

لا يوجد أمل يُذكر للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. نحن بحاجة فقط إلى التفكير في التقرير الشائن لبعثة تقصي الحقائق حول الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سوريا، والذي يروي الحادث الذي وقع في دوما في عام ٢٠١٨. وقد تم تحرير استنتاجاتها بتحيز ضد سوريا، مقارنة بالنسخة الأولية، وذلك بعد ضغوط من البعض. وأكدت ذلك مصادر مختلفة، بما في ذلك مفتشون سابقون في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كانوا جزءا من فريق التحقيق. كان شيئا مخزيا. على الرغم من النداءات التي وجهتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، فإن معالجة هذه المسائل ليست مدرجة في جدول أعمال الأمانة الفنية.

وفي السياق نفسه، نبرز عمل فريق التحقيق وتحديد الهوية، الذي أنشئ من خلال المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في انتهاك لمبدأ توافق الآراء، والمادة الخامسة عشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية. إن منتجاته ونتائجه لا أساس لها من الصحة. وهي تتم عن جهل من الناحية التقنية، ناهيك عن عدم التحقق منها من الناحية الواقعية ومتحيزة سياسيا. إن منهجية المعلومات والتحقيقات، كما هو حال بعثة تقصي الحقائق، تنتهك الاتفاقية والمبادئ المتبعة في إجراء التحقيقات، ولا سيما فيما يتعلق بضمان سلسلة الاحتجاز.

لقد واصلت سورية تعاونها مع المنظمة، فقدمت تقريرها الثامن والتسعين حول النشاطات المتصلة بتدمير الأسلحة الكيميائية ومنشآت إنتاجها على الأراضي السورية. كما يتواصل التحضير للقاء الرفيع المستوى بين وزير الخارجية والمغتربين والمدير العام للمنظمة، بما في ذلك الاتفاق على جدول أعمال للاجتماع يتيح تحقيق إحراز تقدم ملموس بشأن عدد من المسائل المتصلة بالممارسات الخاطئة لعمل أفرقة المنظمة. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الرسائل التي وجهها رئيس اللجنة الوطنية السورية للمدير العام، والتي أكد فيها على ضرورة التزام الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالعمل بمهنية، وتلافي استخدام المعلومات غير الكاملة أو غير الدقيقة التي ترد في تقارير المنظمة وإحاطاتها، والتي يتم تحويلها من قبل بعض الدول المعادية إلى مادة لتوجيه اتهامات باطلة ضد سورية.

فيما يخص الادعاءات التي تكررهما بعض الدول بشأن الإعلان السوري الأولي، أود أن أكرر موقف بلادي الراض لكل محاولات التشكيك بهذا الإعلان، والتأكيد على أن عمل فريق تقييم الإعلان هو لمساعدة سورية، وليس فريق تحقيق. وأنه هنا بالتسهيلات التي قدمتها اللجنة الوطنية السورية خلال جولات المشاورات الـ ٢٤ التي أجراها هذا الفريق مع الجانب السوري وأثمرت عن حل عدد من المسائل العالقة ذات الصلة. أما بشأن عقد الجولة الـ ٢٥ للمشاورات، فقد سبق للجنة الوطنية السورية، ومنذ عشرة أشهر، أن رحبت بزيارة الفريق إلى سورية. وقد أصر المدير العام للمنظمة نشرها خلال أشهر الصيف. إن تحفظ سورية - في إطار ممارسة حقها السيادي بعدم السماح بدخول عضو واحد من الفريق - لا يجب أن يكون ذريعة لتعطيل عمل الفريق، أو مادة لتشويه التعاون القائم معه على مدى السنوات الماضية. إن من غير المقبول وغير المنطقي أن يُعطل عمل فريق من أجل شخص واحد.

إن إصدار بعثة تقصي الحقائق لتقارير جديدة، بما في ذلك تقريرها الأخير حول الحادثتين المزعومتين في مارع وكفر زيتا (S/2022/85، المرفق و S/2022/116، المرفق، على التوالي)، لا يغير شيئاً في موقفنا الراض إزاء العيوب الجسيمة والمخالفات الخطيرة التي تطغى على طرائق عمل تلك البعثة، وخاصة لجهة

الكيميائية نفسها، باعتبارها أحد أهم ركائز نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفي الختام، أود أيضاً أن أشير إلى ضرورة تخفيض عدد الجلسات التي يعقدها مجلس الأمن بشأن سورية. ونأمل جميعاً أن نتمكن من العودة إلى القاعة قريباً.

أستأنف مهامى بصفتي رئيس المجلس.

أعطى الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): قبل يومين، جدد هذا المجلس التزامه بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الرامي للحيلولة دون حياة الجماعات من غير الدول لأسلحة دمار شامل ومعدات إنتاجها ووسائل إيصالها، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية. وهو التزام تدعمه بلادي بقوة لوضع حد لحياة واستخدام التنظيمات الإرهابية للأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وهي تتطلع لتطبيقه بشكل أكثر فاعلية.

في هذا المجال أشير إلى أن وفدي قد دأب على موافاة لجنة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والأمانة العامة للأمم المتحدة بمعلومات حول حياة واستخدام التنظيمات الإرهابية لمواد كيميائية، أو فبركة حوادث كيميائية في سورية، ومن بينها حياة عناصر من تنظيم جبهة النصرة الإرهابي لمواد كيميائية سامة وصواريخ تم تعديلها وتسليحها بهذه المواد السامة في محافظة إدلب، تحضيراً لفبركة حادث كيميائي لتوجيه الاتهامات للجيش العربي السوري وحلفائه، وذلك بناء على تعليمات من دوائر استخباراتية أجنبية. ومؤخراً، تعرض عددٌ من إرهابيي جبهة النصرة لحروق وحالات اختناق عند قيامهم بنقل حاويات تحوي مواد كيميائية سامة في محافظة إدلب.

استمع وفدي لإحاطة السيدة وكيلة الأمين العام لشؤون نزع السلاح، ومن المؤسف أنها لا تزال تقدم عرضاً منقوصاً ورؤى أحادية للمستجدات، بما في ذلك تجاهل للتعاون والتسهيلات التي تقدمها السلطات السورية للفرق الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وللمعلومات الهامة التي تقدمها.

الكيميائية، ودمّرت مخزونها من المواد الكيميائية خلال فترة قياسية، لتكون بذلك قد أوفت بكافة التزاماتها الناتجة عن هذا الانضمام. تؤكد سورية على تعاونها الإيجابي مع المنظمة على الرغم من حالة الارتياح التي تشعر بها نتيجة النهج الخاطئ وغير المتوازن للأمانة الفنية للمنظمة، وتتطلع لتصحيح مسار عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والعودة به إلى الطابع الفني باعتبارها أحد ركائز منظومة عدم الانتشار وإطاراً مهماً للعمل المتعدد الأطراف ذي الصلة.

فدور المنظمة لا يمكن في تعليق حقوق الدول الأطراف فيها بشكل غير شرعي، وإنما في التركيز على الإسراع بتدمير ترسانة الأسلحة الكيميائية للدول الأطراف، والولايات المتحدة لا تزال الدولة الوحيدة التي لم تنته تدميرها حتى الآن.

كما أن دور المنظمة لا يمكن في التشكيك في التزامات الدول الأطراف فيها، وإنما في حشد جهودها لجلب الدول التي لم تنضم بعد للاتفاقية، وفي مقدمتها إسرائيل التي تمتلك ترسانة كبيرة من الأسلحة الكيميائية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية إيران الإسلامية.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلمت بالإنكليزية): إن إيران، بوصفها ضحية رئيسية للاستخدام الأكثر منهجية للأسلحة الكيميائية، وتُعرّب مرة أخرى عن معارضتها الشديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أيّ كان وفي أيّ مكان وتحت أيّ ظرف من الظروف.

ونكرر دعوتنا إلى التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والتمسك بسلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونحن على استعداد للمساهمة بنشاط وعلى نحو بناء في تحقيق تلك الغاية. غير أننا نكرر قلقنا إزاء الآثار الخطيرة المترتبة عن تسييس تنفيذ الاتفاقية على سلطة المنظمة ومصادقيتها.

فيجب ألا تُستخدم المنظمة لتحقيق أهداف وطنية ذات دوافع سياسية. وفي العامين الماضيين، شهدت سورية محاولات من هذا القبيل من جانب بعض الدول الأطراف.

عدم اتساقها مع القواعد المنصوص عليها في الاتفاقية وعدم التزامها بورقة الشروط المرجعية، ومنها طرائق جمع الأدلة والعينات والحفاظ على سلسلة حضانتها، واعتمادها على المصادر المفتوحة والمعلومات المقدمة من التنظيمات الإرهابية وذراعها تنظيم "الخوذ البيضاء" الإرهابي. ناهيك عن الازدواجية في معايير إجراء التحقيقات، أو القيام بها دون إعلام الجانب السوري. إن إصرار بعثة تقصي الحقائق على المضي بهذا النهج الخاطئ أدى إلى صدور تقارير ملفقة ألحقت أضراراً بالغة بمهنية ومصداقية المنظمة، وتقرير الحادثة المزعومة في دوما مثلاً ناصح على ذلك.

إن ما يؤكد صوابية مشاغلنا بشأن التلاعب الذي يجري بتقارير بعثة تقصي الحقائق، وتدخل بعض الدول الغربية في عملها لممارسة الضغط السياسي، هو معرفة الولايات المتحدة الأمريكية المسبق بنتائج التحقيقات التي تجريها تلك البعثة قبل صدور تقاريرها. وقد سمعنا ذلك بشكل واضح في بيان الوفد الأمريكي في الجلسة السابقة. والأمثلة على تدخل الولايات المتحدة في عمل بعثة تقصي الحقائق كثيرة. فقد سبق وأن أرسلت واشنطن فريقاً من خبراءها إلى لاهاي للاجتماع مع بعثة تقصي الحقائق لممارسة الضغط عليها لاستبعاد بعض الجوانب من تقاريرها والتركيز على جوانب أخرى. لا بدّ من التذكير أيضاً بالتعليمات التي صدرت لبعثة تقصي الحقائق من كبار مسؤولي المنظمة بحذف تقارير المفتشين في حادثة دوما المزعومة والتي تعترف بأن الهجوم في تلك الحادثة كان مجرد مسرحية معدّة مسبقاً، والاستعاضة عنها بتقارير غير علمية وغير منطقية. والأمر لم يقتصر على ذلك فحسب، فبعثة تقصي الحقائق لا تزال حتى الآن تؤخر إصدار تقاريرها بشأن الحوادث الخمس التي طلبت منها الحكومة السورية التحقيق بشأنها في العام ٢٠١٧ وذلك على الرغم من مطالباتنا المتكررة، في حين سارعت للتحقيق وإصدار تقارير مضللة بشأن حوادث مزعومة روجت لها تنظيمات إرهابية بهدف الإساءة للحكومة السورية. فعن أي حيادية وأي استقلالية وأي مهنية يتحدثون؟

تجدد الجمهورية العربية السورية إدانتها ورفضها الكامل لاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أيّ كان، وفي أيّ زمان ومكان، وتحت أية ظروف. وتذكّر سورية بأنها انضمت طوعاً إلى اتفاقية حظر الأسلحة

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.
السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

إن جلسة اليوم جلسة لم يكن أحد منا يتصورها قبل ١١ عاماً. قدم المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريره المائة (EC-99/DG.5) عن الملف الكيميائي السوري. وعلاوة على ذلك، فقد مر ١٠٠ شهر منذ أن أكدت المنظمة أن نظام الأسد لم يقدم معلومات عن النطاق الحقيقي لبرنامجها للأسلحة الكيميائية.

ولا تزال المسائل المعلقة فيما يتعلق بالإعلان الأولي للنظام السوري قائمة. فكم من الوقت سيستغرق مجلس الأمن ليتحد ويرد على ذلك الانتهاك الوقح لاتفاقية الأسلحة الكيميائية؟ وكم من الأحداث البارزة ينبغي أن تمرّ قبل أن يحث أعضاء المجلس النظام على الامتثال للالتزامات؟ إن جمود المجلس هو مصدر قلق بالغ. وهذه السلبية غير المقبولة لا تؤدي إلا إلى تشجيع منتهكي القانون الدولي. وبينما ينتظر العالم أن يتصرف المجلس، فإن الأدلة العلمية تتراكم باستمرار. وقد أخطنا علماً بآخر تقريرين لبعثة تقصي الحقائق، اللذين أكدا استخدام المواد الكيميائية كأسلحة في مارح في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وفي كفر زيتا في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (S/2022/85)، المرفق و S/2022/116، المرفق، على التوالي).

كما نتطلع إلى الانتهاء من تحقيقين جاريين يجريهما فريق التحقيق وتحديد الهوية، وهو مكلف بتحديد المسؤولية في الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية. بيد أننا نشعر بقلق بالغ لأن النظام لا يزال يرفض منح تأشيرات دخول لخبراء الفريق، مما يعوق عمداً قدرتهم على أداء واجباتهم المقررة.

ويقع على عاتق النظام السوري التزام، بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، بتوفير إمكانية الوصول الفوري وغير المقيد للموظفين الذين حددتهم المنظمة. ويجب أن يكون مجلس الأمن متحداً في إنفاذ ذلك. يحظر القانون الدولي استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف وبشكل ذلك انتهاكاً

ونرحّب بتعاون سورية المستمر مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك تقديم تقريرها الثامن والتسعين في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، المتعلق بتدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق الإنتاج المرتبطة بها على أراضيها.

وعلاوة على ذلك، جرى خلال العام الماضي تبادل الرسائل بين وزير خارجية سورية والمدير العام للمنظمة في سياق المسائل التي استجبت على مدى سنوات من العمل التعاوني.

إن المعلومات التي قدمتها سورية إلى الأمانة الفنية للمنظمة والأمانة العامة للأمم المتحدة حول حيازة واستخدام المواد الكيميائية من قبل المنظمات الإرهابية، وكذلك حول تلفيق الحوادث الكيميائية لاتهام الجيش السوري بها، تحتاج إلى أن يتناولها المجلس.

ومن المهم بنفس القدر أن نشير إلى أن جلسات مجلس الأمن بشأن الملف الكيميائي ينبغي ألا تُكرّس لتكرار مواقف الدول الأعضاء ومناقشات الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة بالنظر إلى أن الحكومة السورية أحرزت تقدماً كبيراً في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. ولذلك سيكون من الحكمة أن يعيد المجلس النظر في قرار مواصلة عقد جلسات شهرية لمناقشة الملف الكيميائي السوري. فهذه الجلسات تقوّض سلطة الاتفاقية وسمعة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بدلاً من تحقيق أغراض الاتفاقية.

ولن نتأكد من أن الأسلحة الكيميائية لن تُستخدم مرة أخرى إلا بالتدمير والإزالة الشاملين لجميع الأسلحة الكيميائية على الصعيد العالمي وبتنفيذ جميع التدابير الأساسية لضمان عدم صنع هذه الأسلحة. ولم يتحقق هذا الهدف بعد لأن الولايات المتحدة، بوصفها الدولة الطرف الوحيدة المتبقية الحائزة على هذه الأسلحة، لا تمتثل للالتزامات فيما يتعلق بالموعد النهائي الممدد لتدمير الأسلحة الكيميائية. وثمة عقبة أخرى هي افتقار الاتفاقية إلى العالمية. وإذا أردنا تحقيق ذلك الهدف العظيم، فيجب إجبار النظام الإسرائيلي على الانضمام إلى الاتفاقية فوراً ودون شروط.

حظر الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٧. وسنواصل المشاركة بنشاط في الجهود الرامية إلى دعم اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومن الأهمية بمكان أن نتخذ إجراءات عاجلة من أجل المساءلة في مواجهة انتهاكات النظام الحالية لتلك الوثيقة القانونية الأساسية. ونسلط الضوء مرة أخرى على المسؤولية الخاصة لمجلس الأمن في ذلك الصدد.

ومن الضروري أن نتخذ خطوات لإنهاء الإفلات من العقاب من أجل إحلال السلام الدائم في سورية. فالشعب السوري يستحق أكثر من ذلك بكثير، ولكن ينبغي أن نكون قادرين على دعم المساءلة، على أقل تقدير.

الرئيس (تكلم بالروسية): لم يعد هناك متكلمون آخرون مدرجون على قائمة المتكلمين. سأرفع الجلسة الآن حتى يتمكن المجلس من مواصلة مناقشته للموضوع في مشاورات مغلقة.
رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٢.

لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ واتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات مجلس الأمن. وتدين تركيا بشدة الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية من جانب نظام الأسد ضد شعبه، وهو ما يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية. وحتى الآن، تبين أن النظام مسؤول عن استخدام الأسلحة الكيميائية في ثماني مناسبات على الأقل.

وتؤدي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وهيئات التحقيق التابعة لها دوراً حاسماً في كشف الحقيقة بشأن تلك الهجمات البشعة. ونشيد باستقلالية الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومهنتها وحيادها ونحذر من المحاولات العقيمة لتشويه سمعتها.

إن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تذكير واقعي بالحاجة إلى حماية المعيار العالمي الذي يحظر استخدام الأسلحة الكيميائية وبضرورة حماية المدنيين الأبرياء. وتفخر تركيا بأنها واحدة من الدول الأعضاء التي انضمت إلى منظمة